قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الاسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https: //djisrs.dws.gov.iq

التغلغل البريطاني في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

British penetration in Iraq in the second half of the the 19th century

أ.م.د. جاوان حسين فيض الله الجاف*
رئاسة ديوان الوقف السني /مكتب رئيس الديوان/ مركز وعي للاستشارات وبناء القدرات

Keywords

British Penetration,The importance of Iraq,The colonies,British hegemony, The Ottoman Empire

Abstract

This research examines the manifestations of British penetration in Iraq during the second half of the nineteenth century, by studying the political, economic, and strategic dimensions that prompted Britain to strengthen its influence in the region. It investigates the geographical importance of Iraq as a link between the Arabian Gulf and India, which made it a focus of British policy in the context of protecting trade routes and communications to its eastern colonies, especially India.The research also highlights the means adopted by Britain to achieve its objectives, such as commercial activity, the opening of consulates, the expansion of the role of foreign companies, as well as the exploitation of economic concessions and river navigation in the Tigris and Euphrates rivers. It also addresses the role of missionary expeditions and British travelers in gathering information and strengthening British influence within Iraqi society.
The research also focuses on the Ottoman Empire's stance on this penetration and the measures it took to limit foreign influence, in addition to clarifying the political and economic repercussions of the increased British presence in Iraq, which later paved the way for the growth of direct British intervention at the beginning of the twentieth century. The research concludes that British penetration was not merely an economic or diplomatic activity, but rather part of a long-term strategic colonial project aimed at strengthening British hegemony in the region.

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:
المراجعة:
القبول: ٢٠٢٦/٦/١م
الكلمات المفتاحية:
التغلغل البريطاني، أهمية العراق، المستعمرات، الهيمنة البريطانية، الدولة العثمانية.

ملخص

يتناول هذا البحث مظاهر التغلغل البريطاني في العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من خلال دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي دفعت بريطانيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة. ويبحث في أهمية العراق الجغرافية بوصفه حلقة وصل بين الخليج العربي والهند، الأمر الذي جعله محط اهتمام السياسة البريطانية في إطار حماية طرق التجارة والمواصلات إلى مستعمراتها الشرقية، ولاسيما الهند ،كما يسلط البحث الضوء على الوسائل التي اعتمدتها بريطانيا لتحقيق أهدافها، مثل النشاط التجاري، وافتتاح القنصليات، وتوسيع دور الشركات الأجنبية، فضلاً عن استغلال الامتيازات الاقتصادية والملاحة النهرية في نهري دجلة والفرات. ويتناول كذلك دور البعثات التبشيرية والرحالة البريطانيين في جمع المعلومات وتعزيز النفوذ البريطاني داخل المجتمع العراقي .
ويركز البحث أيضاً على موقف الدولة العثمانية من هذا التغلغل، والإجراءات التي اتخذتها للحد من النفوذ الأجنبي، إلى جانب بيان الآثار السياسية والاقتصادية التي ترتبت على ازدياد الحضور البريطاني في العراق، والتي مهدت لاحقاً لتنامي التدخل البريطاني المباشر في مطلع القرن العشرين. ويخلص البحث إلى أن التغلغل البريطاني لم يكن مجرد نشاط اقتصادي أو دبلوماسي، بل كان جزءاً من مشروع استعماري استراتيجي طويل الأمد استهدف تعزيز الهيمنة البريطانية في المنطقة

*Dr. Jawan Hussein Faydallah Al-Jaf/Jawan.jaff84@gmail.com

١. المقدمة

يدور هذا البحث حول موضوع التغلغل البريطاني في العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي فترة مهمة ازداد فيها النفوذ البريطاني في العراق لأسباب إستراتيجية واقتصادية وسياسية . كما أصبح العراق بنظر الساسة البريطانيين أحد الطرق الرئيسة المؤدية إلى إمبراطوريتهم في الهند فحاولوا إحكام سيطرتهم على العراق خوفاً من وقوعه بأيدي الدول الأخرى .

وقد قسم البحث إلى فصلين: تناول الفصل الأول بدايات النفوذ البريطاني في العراق، إذ تم تسليط الضوء على الأوضاع السياسية في العراق قبل تغلغل النفوذ البريطاني فيه، ومن النشاط الاقتصادي البريطاني في الدولة العثمانية بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة من خلال نظام الامتيازات التي كانت الدولة العثمانية تعمل به، وتطرقنا في هذا الفصل إلى دور الشركات في ترسيخ النفوذ البريطاني في العراق .

أما الفصل الثاني فقد تناول تطور المصالح البريطانية في العراق من خلال تأسيس المقيمية البريطانية في بغداد وتوسيع النفوذ البريطاني في المنطقة، ودور شركة لينج البريطانية التي تُعدّ من أهم الشركات التي ساهمت في زيادة النفوذ البريطاني من خلال عمل الشركة التجسسية في العراق، كما تضمن هذا الفصل موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد برلين موقف الحكومة البريطانية من الامتيازات التي حصل عليها الألمان في الدولة العثمانية، ولاسيما في العراق.

أما أهم المصادر التي اعتمدها البحث هو كتاب بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ لزكي صالح، وكتاب عبد العزيز سليمان نوار: (المصالح البريطانية في انهار العراق)، وكتاب خضر محمد صالح: (الدبلوماسيون البريطانيون في العراق)، وغيرها من المصادر المهمة .

الإطار المنهجي للبحث:

أولا: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول تتبع آليات التحول في السياسة البريطانية تجاه العراق؛ فبعد أن كان الاهتمام البريطاني مقتصراً على الجانب التجاري المحض، تحول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى تغلغل بنيوي واستراتيجي استغل ضعف الإدارة العثمانية (الرجل المريض)

ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي الأهمية الجيوسياسية للعراق في الفكر الاستراتيجي البريطاني لحماية طريق الهند؟

٢- ما هو الدور الذي لعبته الشركات التجارية (مثل شركة لنج) والملاحة النهرية في كسر السيادة العثمانية اقتصادياً؟

٣- كيف تطور الدور الدبلوماسي للقناصل البريطانيين في بغداد والبصرة إلى نفوذ سياسي يتدخل في تعيين وعزل الولاة؟

٤- كيف أثر التنافس الدولي (الفرنسي والألماني لاحقاً) في تسريع وتيرة التغلغل البريطاني؟

ثانيا أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في البحث من خلال عدة أمور لابد من معرفتها.:

الأهمية العلمية: رفد المكتبة التاريخية بدراسة تحليلية تركز على "مرحلة التمهيد" (١٨٥٠-١٩٠٠) والتي غالباً ما يتم اختصارها في المراجع لصالح أحداث الاحتلال عام ١٩١٤

الأهمية العملية: كشف الأساليب والآليات غير العسكرية (القوة الناعمة، الامتيازات الاقتصادية، خطوط الاتصال كالتلغراف) التي تستخدمها الدول الكبرى لتأمين نفوذها في مناطق التنافس الدولي.

ثالثا أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- بيان الدوافع الحقيقية وراء تركيز بريطانيا على الولايات العراقية دون غيرها من ولايات الدولة العثمانية.

٢- توضيح طبيعة الامتيازات والمشاريع الاقتصادية التي حصلت عليها بريطانيا وأثرها على المجتمع والاقتصاد العراقي.

٣- إبراز حجم النفوذ الذي حظي به المقيم البريطاني (القنصل) في بغداد والبصرة ومقارنته بسلطة الوالي العثماني.

٤- رصد ملامح الصراع والتنافس الاستعماري (البريطاني – الألماني) في العراق مع نهاية القرن التاسع عشر.

رابعا فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الأولى: أن التغلغل البريطاني في العراق لم يكن وليد الصدفة أو نتاجاً للحرب العالمية الأولى، بل كان محصلة لتخطيط وتغلغل تراكمي هادئ بدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر.

الفرضية الثانية: أن المصالح الاقتصادية البريطانية (الملاحة والتجارة) كانت بمثابة "رأس الحربة" التي مهدت للتغلغل السياسي والعسكري.

الفرضية الثالثة: أن تراجع وضَعف سلطة الدولة العثمانية في الولايات العرقية وفر بيئة مثالية لنمو النفوذ البريطاني وتعاظمه.

خامسا منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، سيتم الاعتماد على:

المنهج التاريخي الاسترادي وذلك لتتبع الأحداث التاريخية، وجمع المادة العلمية من الوثائق والمصادر ورصد تطور النفوذ البريطاني زمنياً.

المنهج التحليلي النقدي لعدم الاكتفاء بسرد الأحداث، بل تحليل خلفياتها، ودراسة أبعاد القرارات السياسية والاتفاقيات الاقتصادية، ومعرفة أثرها المباشر وغير المباشر على واقع العراق.

سادسا حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على آليات التغلغل البريطاني بأبعاده الاستراتيجية، الاقتصادية، السياسية، والاتصالاتية.

الحدود المكانية: الولايات العراقية الثلاث التابعة للدولة العثمانية (بغداد، البصرة، الموصل) الحدود الزمانية: النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهي الفترة المحصورة بين استقرار النفوذ الملاحي البريطاني وبداية ظهور مشروع سكة حديد بغداد- برلين الألماني.

سابعا الدراسات السابقة:

أصبح موضوع النفوذ الاجنبي في العراق ،بأهتمام العديد من الباحثين والمؤرخين من خلال وجود عدة دراسات اكاديمية ،من خلال الاطاريح والرسائل الجامعية مثل اطروحة الدكتوراه (النفوذ البريطاني في

العراق ١٧٩٨-١٨٣١) لباسم حطاب الطعمة.التي ركزت على الجذور الاولى للتغلغل البريطاني .وايضا اطروحة (ولاية بغداد ١٨٧٢-١٩٠٩) لياسين شهاب شكري التي ركزت على الاوضاع الادارية والسياسية والاقتصادية لولاية بغداد.وايضا العديد من الدراسات والمقالات الاكاديمية المنشورة في المجلات العراقية .والكتب التاريخية التي تناوبت صلب هذا الموضوع .

يلاحظ الباحث ان الدراسات السابقة أما ركزت على النفوذ البريطاني في فتره مبكره جدا وهي مطلع القرن التاسع عشر،أو ركزت على ولاية واحدة دون الربط الشامل ،أو قفزت مباشرة الى احداث الحرب العالمية الاولى والاحتلال ١٩١٤.

ومن هنا تأتي الإضافة العلمية لهذا البحث، حيث يفرد مساحة تحليلية متكاملة لـ "مرحلة التمهيد البنيوي والناعم(1850-1900) "، محاولاً الربط السببي والدقيق بين الامتيازات الاقتصادية (كشركة لنج) والمشاريع التقنية (كالتلغراف) وبين صناعة بيئة سياسية محلية جعلت من احتلال العراق عام ١٩١٤ أمراً حتمياً وممهداً له بالكامل.

٢.الفصل الأول: بدايات التغلغل البريطاني في العراق

أولاً: الأوضاع السياسية في العراق .

ثانياً: بدايات التغلغل البريطاني في الدولة العثمانية والعراق (١٥٥٣-١٧٩٨)

أولاً: الأوضاع السياسية في العراق:

خضع العراق قبل أن يصبح في ظل السيطرة العثمانية وتحديداً منذ سقوط الخلافة العباسية على يد المغول عام ١٢٥٨ إلى العديد من الدويلات وهي الايخانيون (١٢٥٨-١٣٣٦) [١]، ومن بعدهم الجلائريون (١٣٣٦-١٤١١) [٢] ثم قبيلتي القرقوينلو والاق قونيلو(١٤١١-١٥٠٨)[٣] .

وبحلول القرن السادس عشر استطاعت الدولة الصفوية في إيران والدولة العثمانية في الاناضول ان تحلا محل القرقوينلون والاق قوينلو وأن يبرز لقوتين كان لهما أثراً فعلاً في الأحوال السياسية في العراق.

إذ استطاع إسماعيل الصفوي (١٥٠٠-١٥٢٤) مؤسس الصفوية في إيران من السيطرة على العراق وضمه دولته بعد أن قضى على دولة الاق قوينلو في إيران والعراق[٤].

أثار توسع الصفوين الدولة العثمانية لذلك اتجهت شرقاً بعد أن كان توسعها اتجاه الغرب، ولاسيما في أوربا اصطدمت الدولتان في عام ١٥١٤ في معركة جالد أيرأن[٥] .

---

(١) وهم من القبائل المغولية التي احتلت العراق وحكمت العراق من عام ١٢٧٨-١٣٣٦، للتفصيل ينظر: جعفر حسين خصاك، العراق في عهد المغول الايخانين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن حكمهم وإدارتهم في العراق . ينظر: نوري عبد الحميد العاني، العراق في العهد الجلائري ٧٣١-٨١٤هـ، ١٣٣٧-١٤١١م – دراسة في أوضاعه السياسية والإدارية والاقتصادية-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦ .

(٣) وهي من القبائل التركمانية ذات المذهب السني وقد حكمت إيران والعراق وكان حكمهم للعراق ١٤١١ وحتى ١٥٠٨ . عبد العزيز سليمان أنور وتاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨، ص٥ .

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٢، مطبعة الدهان، صيدا –لبنان، ١٩٥٧، ص٣٠-٣١ .

(٥) وهي المعركة التي انتصر فيها الجيش العثماني الذي كان يقوده السلطان سليم الأول على الصفويين وفر إسماعيل الصفوي ودخل السلطان سليم الأول العاصمة تبريز دخول المنتصر في = =سنة١٥١٤ وقد استولى على خزائن الشاه

على الرغم من انتصار السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) على الصفويين في جالد أيران إلا إنه لم يستطيع أن يحكم قبضته على كل أراضي العراق فقد بقي وسط وجنوب العراق بيد الصفويين فيما سيطر العثمانيون على شمال العراق فقط، إلا أن العثمانيون تمكنوا من السيطرة على العراق بأكمله في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) في عام ١٥٣٤ عندما دخل بغداد بجيشه عام ١٥٣٤ أو من بعدها البصرة عام ١٥٤٦، وبذلك دخل العراق تحت السيطرة العثمانية[١].

تذبذبت السيطرة العثمانية على العراق، إذ تمكن الصفويين من احتلال بغداد مرة أخرى ١٦٢٣[٢] بعد سلسلة من الحوادث ونتيجة لتخبط والي بغداد آنذاك بكر صوباشي[٣] .

لم تستطيع الحكومة العثمانية القيام بأي عمل عسكري يمكنها السيطرة على العراق وإنهاء الحكم الصفوي فيه، إذ كانت الدولة العثمانية تمر بظروف سياسية صعبة فقد قاد الانكشارية في عام ١٦٢٣ وهي السنة التي سيطر فيها الصفويين على بغداد، تمرد ضد السلطان العثماني مصطفى الأول الذي حكم مرتين (١٦١٧-١٦١٨) و(١٦٢٢-١٦٢٣) وخلع مرتين، وأسفر تمرده الأخير عن خلعه وتنصيب أخيه السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠)، ولم يكن عمره يتجاوز آنذاك الثانية عشر[٤]، ومع ذلك تمكن السلطان مراد الرابع من إرسال العديد من الحملات العسكرية إلى بغداد وكان أولها عام ١٦٢٥ ومن بعدها حملة عام ١٦٢٩، إلا أن هاتين الحملتين فشلت في طرد الصفويين والسيطرة على بغداد، حتى تمكن السلطان مراد الرابع عام ١٨٣٨ من السيطرة على بغداد بعد حملة قادها بنفسه في تلك السنة[٥] . وبذلك عاد العراق من جديد تحت السيطرة العثمانية .

استطاع العثمانيون من توطيد سلطتهم في العراق إلا أن سوء الإدارة لولاتهم، ولاسيما في بغداد، أدى إلى وقوع العراق تحت سيطرة المماليك والذين امتد حكمهم بين (١٧٥٠-١٨٣١)[٦].

إلا أن العثمانيين تمكنوا من استعادة حكمهم المباشر للعراق بعد الحملة التي قادها والي حلب علي رضا

وأرسلها إلى القسطيطية، للتفاصيل ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧، ص٧٤ .

(١) حسين محمد القهواتي، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني (١٥٣٤-١٦٣٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص٨٠-٨٥ .

(٢) عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٤، ج٤ـــ بغداد ١٩٤٩، ص١٧٦.

(٣) أحد قادة الانكشارية استطاع بعد قضاءه على تمرد قام ضد والي بغداد آنذاك يوسف باشا أن يطمع بالولاية فطالب الحكومة العثمانية بذلك إلا أنها رفضت مما جعله يعلن تمرده واتصاله بالصفويين والذين وجدوا الفرصة سانحة لاحتلال بغداد وتم لهم ذلك بعد حصار دام ٣ اشهر، للتفاصيل ينظر: ستيفن هيلي لونكرين، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٤، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨، ص٧٦-٧٨ .

(٤) علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٦٣-٣٦٤ .

(٥) علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠ دراسة في أحواله السياسة، ط١، الموصل، ١٩٨٥، ص٤٥-٧١ .

(٦) وهم من المماليك الكرج أو الشراكة استخدمهم الوالي حسن باشا (١٧٠٤-١٧٢٣) حتى غدو قوة مؤثرة وسيطروا تدريجياً على الحكم وبدأ حكمهم عام ١٧٥٠، للتفاصيل ينظر: علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق (١٧٥٠-١٨٣١)، بغداد، ١٩٧٥.

باشا اللاظ، والذي عين من قبل السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) والياً لبغداد والذي تمكن من إنهاء الحكم المملوكي والمتمثل بآخر ولائهم وهو داود باشا (١٨١٦-١٨٣١)[١].

بعد أن عاد الحكم العثماني المباشر إلى العراق أصبح السلطان العثماني هو الذي يعزل وينصب الولاة في العراق وقد حكم العراق عدة ولاة ولم يكن لهم دور مؤثر سوى مدحت باشا الذي عد عهده على الرغم من السنوات القليلة التي قضاها في حكم العراق من الفترات المستقرة والمزدهرة لكثرة الإصلاحات التي قام بها مدحت باشا[٢].

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا مدى التدهور في أوضاع العراق السياسية والضعف الذي وصل إليه الولاة الذين حكموا العراق في ظل السيطرة العثمانية، فضلاً عن الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية وانشغالها في صراع على جبهات متعددة كل ذلك فسح المجال أمام التغلغل البريطاني وتطور مصالحه في العراق والذي نحن بصدر دراسته وبحثه .

ثانياً: بدايات التغلغل البريطاني في الدولة العثمانية والعراق (١٥٣٣-١٧٩٨):

كانت أسواق الولايات التابعة للدولة العثمانية محط أنظار تجار الدول الأوربية وعلى وجه التحديد البرتغال واسبانيا وبريطانيا وبذلك تسابقت تلك الدول للحصول على موطئ قدم داخل أراضي الدولة العثمانية المترامية الأطراف[٣] .

وقد استطاع البعض من هذه الدول الحصول على ضمانات من السلاطين العثمانيين والتي سميت بنظام الامتيازات[٤]، في حين أن البعض ألآخر كالبرتغال فقد فقد اعتمدت على أسطولها الحربي وقوتها في التجارة وكسب الامتيازات الاقتصادية بالقوة خاصة في المناطق البعيدة عن مركز الدولة العثمانية مستغلة عدم

(١) للتفاصيل ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،ج١، ط٢، منشورات المكتبة الحيدرية، إيران،١٣٧٩هـ، ص٤٨٢-٤٨٥؛ رنا عبد الجبار حسين الزهيري، رسالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاظ ١٨٣١-١٨٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .

(٢) قدري القلعجي، مدحت باشا، أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين، مطبعة الكشاف،بيروت، ١٩٤٧، ص٨-٩ .

(٣) بلغت الدولة العثمانية أوج توسعها من سنة ١٥١٦ بعد أن دخلت بلاد الشام وحصر عام ١٥١٧ تحت سيطرتها وذلك بقضائها على دولة المماليك في مصر وبلاد الشام تبعها العراق ١٥٣٤ وبذلك عد عهد السلطات سليمان القانون العهد الذهب للدولة العثمانية لتوسعها في أوربا والبلاد العربية، محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص٧٩- ٩١ .

(٤) أن نظام الامتيازات هو واحد من أهم أسباب تأخر الدولة العثمانية وتدهور أحوالها فقد عقدت الحكومة العثمانية منذ عام ١٥٣٥ مع فرنسا معاهدة منحت بموجبها الرعايا الفرنسيين جملة من الامتيازات في الدولة العثمانية لم يكن بمقدور التجار العثمانيين أن يحلموا بها، وفي عام ١٧٤٠ حدث تطور مهم في نظام الامتيازات فقد عقدت بين الدولة العثمانية والفرنسيون معاهدة منح بموجبها الفرنسيون الامتيازات بشكل ابدي، ولم تعد معاهدة الامتيازات تنتهي بنهاية عهد السلطان أو العاهل الذي وقعها كما هو الحال في السابق وحددت الضريبة المفروضة على التجار = =الفرنسيون (٣%) من القيمة التي يحددونها هم أنفسهم للبضاعة في الوقت الذي كان التجار العثمانيون يدفعون (١٠%) من قيمة البضاعة . وأصبحت معاهدة الامتيازات مع فرنسا نموذجاً يحتذى به في عقد معاهدات مشابهة مع الدول الأوربية المختلفة يتمتعون بنفس هذه الامتيازات في الدولة العثمانية الأمر الذي وضع التجار العثمانيين والتجارة العثمانية في ظروف سيئة للغاية . هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦، بغداد، ١٩٩٠، ص١٥- ١٦ .

سيطرة الدولة العثمانية على مياهها الجنوبية ولاسيما الخليج العربي[١].

أما المصالح البريطانية في العراق فتعود إلى بدايات القرن السابع عشر ويمكن نتتبع تلك المصالح من خلال نشاط اثنتين من الشركات التجارية البريطانية العاملة في الدولة العثمانية، وفي منطقة الخليج العربي وهي شركة الشرق الأدنى The Levant Go وشركة الهند الشرقية الإنكليزية (India Company East) .

تأسست شركة الشرق الأدنى بعد حصول وليم هاربون (W. Harbon) الذي كان يمثل مجموعة تجار لندن، على فرمان من السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) في حزيران ١٥٨٠ منح بموجبه الإنكليز حق ممارسة النشاط التجاري في الدولة العثمانية وأثر هذا النجاح أصدرت ملكة بريطانيا إليزابيث[٢] الأولى (Elizabeth) (١٥٥٨-١٦٠٣) مرسوماً في سنة ١٥٨١ خولت بموجبه أولئك التجار الذين قاموا بتلك المحاولة حق المتاجرة مع ممتلكات السلطات العثماني، وكان هذا المرسوم بداية تأسيس شركة الشرق الأدنى التي ظلت قائمة حتى سنة ١٨٢٥ وأصدرت الملكة إليزابيث مرسوماً أخر سنة ١٥٩٢ منحت بموجبه الشركة حق احتكار التجارة البحرية مع الهند عبر الأراضي العثمانية[٣] .

ومنذ ذلك الوقت استمرت الشركة في تجارتها مع الشرق ولمدة تزيد على قرنين[٤] . وكانت علاقة الشركة بالعراق تكمن- منذ البداية- في كون العراق حلقة وصل بين حلب إذ يوجد مقر الشركة بين مناطق إنتاج الحرير الخام في بلاد فارس والذي كان سلعة أساسية ضمن مستوردات الشركة من الشرق. ونشطت الشركة أيضاً في مجال استيراد القصص عن أطراف الموصل وديار بكر في القرن السابع عشر ومنذ القرن الثامن عشر تطورت علاقات الشركة مع مدن العراق الرئيسة، ولاسيما في تجارة الأقمشة والمنتوجات الصوفية مع بغداد والموصل والبصرة وبحلول منتصف ذلك القرن أصبحت شركة المشرق منافساً قوياً لشركة الهند الشرقية الإنكليزية أيضاً في البصرة[٥].

أما شركة الهند الشرقية الإنكليزية، مبدأ تاريخها مع بداية القرن السابع عشر ففي أيلول ١٥٩٩ تكونت في لندن شركة تجارية طلبت إلى الملكة إليزابيث الأولى الإذن لها بالاتجار مع الشرق . وفي ٣١ كانون الأول ١٦٠٠ أصدرت مرسوماً موجهاً إلى جورج إيرلند كمبرلاتد (Cumberland) ومائتين وخمسين من الفرسان والحكام والتجار لتكوين مؤسسة باسم (حاكم

(١) استطاع البرتغاليون من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ والوصول إلى مياه الخليج العربي والمحيط الهندي والأضرار بالتجارة العربية منذ ذلك الوقت، صالح أوزبران، الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي ١٥٣٤ -١٥٨١، ترجمة عبد الجبار ناجي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩، ص١٨ -١٩ .

(٢) وهي إحدى بنات الملك هنري الثامن (١٥٠٩-١٥٤٧) الذي تزعم حركة الإصلاح الديني في انكلترا تولت العرش الإنكليزي بعد وفاة أختها الملكة ماري وحكمت لمدة خمس وأربعين سنة وإليها ينسب نظام ليزابيث الكنسي الذي جعل المذهب البروتستانتي مذهب الدولة الرسمي، محمد مظفر الأدهمي، تاريخ أوربا النهضة إلى الثورة الفرنسية ١٤٥٣-١٧٨٩، بغداد، د.ت، ص٨٨-٨٩ .

(٣) زكي صالح، موجز تاريخ العراق، منشئ النفوذ البريطاني في البلاد مابين النهرين، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٤٩، ص١٩-٢٠.

(٤) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠-١٩١٤، مطبعة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٤.

(٥) صالح خضر محمد، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١-١٩١٤، ط ١، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧-١٨ .

وشركة تجارة لندن للتجارة مع الهند الشرقية) للتجارة مع الشرق وعرفت باسم شركة الهند الشرقية الإنكليزية[١] .

وكان عدد المساهمين فيها أول الأمر (٢١٧) مساهماً وبرأسمال (٦٨.٨٧٣) ألف جنيه إنكليزي[٢]. وقدر لهذه الشركة أن تأخذ طابعاً سياسياً فيما بعد وتؤدي دوراً مهماً في توطيد النفوذ والهيمنة البريطانية في الهند ومنطقة الخليج العربي[٣].

فقد أقامت الشركة علاقات تجارية مع ميناء جاسك وتبع حصولها على فرمانيين من الشاه عباس الأول(١٥٨٨-١٦٢٤) لصالح التجارة الإنكليزية في بلاد فارس، وتم إقامة مركزين للشركة في شيراز ١٦١٧ واصفهان١٦١٨[٤] . وبدأ التعاون الإنكليزي الفارسي ونجح الطرفين في طرد البرتغاليين من هرمز عام ١٦٢٢[٥] .

إلا أن الشركة واجهت صعوبات جمة في فارس نتيجة الفوضى التي عمت بلاد فارس بسبب الصراع بين القاجار والزنديين والأفغان وكذلك بسبب المنافسة القوية والتفوق التجاري الذي حققته شركة الهند الشرقية الهولندية فانتقلت الوكالة البريطانية من بندر عباس إلى البصرة ولكن الشركة بانتقالها هذا، لم يكن في نيتها الانسحاب الكلي من السوق الفارسي الذي يمثل (السوق الرئيس في منطقة الخليج) لاستيرادات الشركة وصادراتها[٦]. فدخل الإنكليز إلى البصرة عام ١٦٣٥ إلا أن الشركة واجهت منافسة برتغالية كبيرة قادمة من مسقط فاكتسحت البضائع الإنكليزية في الأسواق ولكن المنافسة البرتغالية لم تلبث ان اندثرت بعد ذلك وأصبحت البصرة "من أهم مراكز التعامل" لشركة الهند الشرقية الإنكليزية[٧] .

وفي سنة ١٦٤٥ قررت الشركة نقل ممتلكاتها من بندر عباس إلى البصرة بسبب الخلاف بين الفرس والهولنديين، لكن الأمر لم يستثمر لتجارة الشركة في البصرة . ولم يكن للشركة تمثيل دائم في البصرة طيلة القرن السابع عشر، ويرجع ذلك إلى حجم التجارة الصغير، من ناحية، وإلى حالة عدم الاستقرار في المدينة من ناحية أخرى .

وفي سنة ١٧٢٣ تم تأسيس مركز دائم في البصرة يديره مقيم تابع لأشراف الوكيل في بندر عباس – وقد احتل هذا المركز الدرجة الثانية من حيث الأهمية في التجارة البريطانية بعد بندر عباس، وحين أغلق المركز الأخير في ١٧٦٣ رفعت مقيمة البصرة إلى مرتبة وكالة عهد اليها بالسيطرة على تجارة الشركة بالخليج. وبعد سنة واحدة اعترف بوكالة البصرة كقنصلية تتمتع بالامتيازات الأجنبية[٨] .

كانت الدولة العثمانية بين عام ١٧٦٣-١٧٧٣ معتمدة اعتماداً كلياً على أسطول شركة الهند الشرقية الإنكليزية في الدفاع عن البصرة في وجه أسطول كعب[٩] القوي وقد أدى هذا إلى ازدياد النفوذ الإنكليزي

---

(١) المصدر نفسه، ص١٨ .

(٢) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، تحقيق شهاب أحمد الحميد، ط٣، بغداد، ٢٠٠٤، ص٦٣ .

(٣) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨ – ١٨١٠، بغداد، ١٩٧٩، ص٢١ .

(٤) المصدر نفسه، ص١٧ .

(٥) ج ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، ١٩٦٧،ج١، ص٥٢٣ .

(٦) صالح محمد العابد، المصدر السابق، ص٢٣ .

(٧) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨، ص٥٤ .

(٨) صالح محمد العابد، المصدر السابق، ص٤٠ – ٤١ .

(٩) تعد أبرز القبائل العربية في الأحواز، وكانت قد استقرت منذ القرن السابع عشر في منطقة حوض نهر كارون في

الإنكليزي بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، وهذا بدوره أدى إلى ازدياد النفوذ لمستخدمي شركة الهند الشرقية الإنكليزية وشجعهم على التدخل في الشؤون الداخلية لولاية بغداد، وأرادوا، ذلك تعزيز مكانة ومركز الشركة التجاري في الولاية وليس أحسن مثلاً على سياسية مستخدمي الشركة هذه من تدخلهم سنة ١٧٦٤ في أمر خطير كاختيار الوالي[١]، وظلت وكالة البصرة حتى عام ١٧٧٨ تمثل المركز الرئيس لنشاط شركة الهند الشرقية الإنكليزية في الخليج العربي[٢].

واجهت الشركة في سبعينات القرن الثامن عشر أوضاعاً أخرى في البصرة أدت إلى تراجع نشاطها التجاري هناك، ومن ذلك وباء الطاعون الذي انتشر في البصرة سنة ١٧٧٣ ثم الحصار والاحتلال الفارسي للبصرة (١٧٧٦-١٧٧٩) في عهد كريم خان الزند (١٧٥٩-١٧٧٩) ونتيجة لذلك تم إنزال وكالة الشركة في البصرة إلى مقيمية في سنة ١٧٧٩ ومن الجدير بالذكر أنه أصبح لمقيم الشركة في البصرة وعيل أهلي في بغداد سنة ١٧٨٣[٣]

٣.الفصل الثاني: تطور المصالح البريطانية في العراق

أولاً: تأسيس مقيمية في بغداد ١٧٩٨ .

ثانياً: دور كلوديوس في تعزيز النفوذ البريطاني في العراق ١٨٠٨-١٨٢١ .

ثالثاً: استقرار النفوذ البريطاني في العراق ١٨٣٠-١٨٧٨.

١- استخدام البواخر البريطانية في العراق ١٨٣٠-١٨٧٨ .

٢- تأسيس شركة لنج .

٣- أعمال الشركة في العراق .

رابعاً: مشروع سكة حديد الفرات .

خامساً: موقف بريطانيا من خط سكة حديد بغداد-برلين .أولاً: تأسيس مقيمية في بغداد ١٧٩٨:

اقتصر التمثيل البريطاني في العراق قبل عام ١٧٩٨ على البصرة، ولكن على أثر معرفة الحكومة البريطانية للتحشيدات الفرنسية في ميناء طولون الفرنسي واعتقاد وزير الحرب البريطاني هنري دونداس بأن تلك التحشيدات سترسل إلى مهاجمة الهند البريطانية وأنها قد تسلك الطريق البحري مخترقة سوريا وما بين النهرين، فقد قرر تأسيس مقيمية في بغداد لتكون مركزاً لجمع المعلومات والاتصالات بين لندن والهند[٤]، ووقع الاختيار على هارفورجونز[٥]

جزئه الجنوبي الغربي (قبان وحواليها) التي كانت تابعة للبصرة في ذلك الوقت مشكلين في وقت لاحق كياناً سياسياً أدى دور متميز في تاريخ الخليج العربي وكانت أوج قوة الكعبين في زمن الشيخ سليمان في ستينات القرن الثامن عشر، إذ ولوا سلطانهم على عربستان كلها وكان لديهم أسطول قوي استطاع التصدي للغزو الفارسي والإنكليزي للتفاصيل ينظر: علاء نورس، السياسية الإيرانية في الخليج العربي ابان عهد كريم خان الزند ١٧٢٧-١٧٧٩، الخليج، الكويت، ١٩٨١، ص ٢٦.

(١) عبد الأمير محمد أمين، الشركات التجارية الإنكليزية في منطقة الخليج العربي القرنين السابع والثامن عشر، مجلة المؤرخ العربي، مركز دراسات الخليج العربي، العدد ١٢، ١٩٨، ص٢١٢ .

(٢) صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص٢٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) زكي صالح، موجز تاريخ العراق، ص٥٧ .

(٥) دخل جونز (١٧٦٤ - ١٨٤٧) في خدمة شركة الهند الشرقية الإنكليزية كلكتا في حكومة بومباي وخدم طيلة فترة عمله في الخليج كمساعد للمقيم في البصرة (١٧٨٤-١٧٩٤)

(Harford Janes) للقيام بهذه المهمة لخبرته، وكان من أعماله جمع أي معلومات ذات فائدة لبريطانيا ومراقبة نشاط الوكلاء الفرنسيين والإبلاغ عنهم، وان يعمل المقيم البريطاني على التأثير في الباشا وكان الوالي في هذه الفترة هو سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٢)[١]. وتحريضه ضد مخاطر الغزو الفرنسي وكذلك من أعمال المقيم إعداد تقارير مفصل عن ولاية بغداد سكانها قوتها العسكرية مصادرها الاقتصادية وإمكانيتها التجارية[٢].

وقد توطد مركز جونز في بغداد مع مجيء الوالي الجديد علي باشا (١٨٠٢-١٨٠٧) وذلك بنجاح السفير البريطاني في الاستعانة في الحصول على امتياز القنصلية من السلطان العثماني للمقيم في بغداد عام ١٨٠٢[٣].

لقد حقق تأسيس مقيمة في بغداد فوائد مهمة للمصالح البريطانية في الخليج العربي فإلى جانب أنها كانت مؤشراً على امتداد البريطاني إلى العراق وتعزيزه بمرور الوقت فأنها أصبحت مركزاً لجمع المعلومات المتعلقة بالتطورات التي كانت تجري في فارس وأفغانستان، فضلاً عن تحولها إلى مركز مهم لنقل البريد البحري بين الهند وانكلترا[٤] .

ثانياً: دور كلوديوس جميس ريج[٥] في تعزيز النفوذ البريطاني في العراق١٨٠٨ -١٨٢١:

بعد انتهاء الحملة الفرنسية على مصر عام ١٨٠١[٦] بالفشل أصبحت التجارة البريطانية في العراق في ازدياد وقد تزايد معها النفوذ السياسي الإنكليزي متمثلاً في ارتفاع شأن الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، وذلك المنصب الذي شغله المستر كلوديوس جيمس ريج (١٨٠٨-١٨٢١) وهو الذي حاول أن يجعل كلمته هي الكلمة الثانية في العراق ان لم تكن الأولى والواقع أن نفوذ بريج في الدوائر السياسية والمحلية في العراق . أصبح قوياً إلى حد خطير في عهد عبد الله باشا

ولكن سوء صحته وشؤون العائلية في انكلترا اضطرته إلى مغادرة البصرة إلى انكلترا في عام ١٧٩٥ وحين غزا نابليون مصرفي عام ١٧٩٨ صدرت الأوامر إلى جونز بالأسراع لتسلم منصبه الجديد الذي شغله من ١٧٩٨-١٨٠٦، صالح محمد العابد، المصدر السابق، ص٩٨ .

(١) حكم سليمان باشا الكبير لمدة (٢٢) سنة وهي مدة لم يمضها والي في ولاية سواء كان من المماليك أم من الأتراك طيلة حاكم الدولة العثمانية في العراق وتمثل فترة حكمة بالعصر الذهبي للمماليك في العراق، للتفاصيل ينظر: علاء نورس، حكم المماليك، ص٤٦-٥١.

(٢) صالح محمد العابد، المصدر السابق، ص٩٨ .

(٣) محمد سليمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٨٢ .

(٤) علاء موسى كاظم نورس، أحوال بغداد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠، ص٦٨ .

(٥) ولد المستر ريج سنة ١٧٨٧ وتعلم اللغات العربية والتركية والفارسية وبعض اللغات الأوربية الأخرى وكانت شركة الهند الشرقية في حاجة لمثل هذه الكفاءة فعينته الشركة سكرتيراً للمستر لوك قنصل بريطانيا العام في البحر المتوسط فلما توفي عين مساعداً للمستر سمث في مصر وأقام فترة في الإسكندرية واختلط بالمماليك وتعلم العاب الفروسية ثم سافر إلى حلب متنكراً بزي مملوك ثم إلى مكة ثم وصل إلى الهند عن طريق العراق الذي عاد إليه قنصلاً عام ١٨٠٨، عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص١٩٣-١٩٤ .

(٦) بدأت الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت في محاولة منه للسيطرة على طرق التجارة إلا أن الفرنسيين شهدوا هزائم متتالية على يد المصريين وبمساعدة بريطانيا، فضلاً عن فشل حملتهم على عكا مما أدى إلى انسحاب الحملة ١٨٠١ من مصر نهائياً. ألياس طنوس، تاريخ نابليون، المجلد الأول، مطبعة مكتبة الهلال، لبنان، ص١٢٣-١٢٩.

(١٨١٠-١٨١٣) وسعيد باشا (١٨١٣-١٨١٦)، إذ أنها تولي منصب الولاية بترشيح من بريج نفسه، ففي عهد عبد الله باشا نشط بريج في ربط العراق بشبكة من الجواسيس، وكذلك نشط في التدخل في أمور الباشوية الداخلية[١].

وفي سنة ١٨١٢ استبدل لقب المقيم البريطاني في بغداد بلقب الممثل الدبلوماسي في تركيا العربية للدلالة على الهيبة والنفوذ وفي تلك السنة حصل البريطانيون على مرسومين من الباشا تقضي أحدهما بمنع المشتغلين في الملاحة عند البريطانيين في مياه البصرة، ويقضي الثاني باسترجاع الهنود المجلومين عبيداً في هذه المدينة[٢].

لقد تعالت مكانة القنصل البريطاني في بغداد وكما تعالت مكانة دولته في أفق السياسة الدولية الأوربية بعد الانتصار على نابليون في معركة واترلوا وكان ريج خلال هزائم نابليون الأخيرة في زيارة إلى أوربا وعاد منها شامخ الأفق، وبخاصة أنه أصبح الوكيل بريطانياً في تركيا العربية، ووضعت تحت تصرفه البصرة، ثم انتصار انكلترا اتاح له أن يحصل على المزيد من النفوذ العظمة ومهما بلغت قوة ريج ونفوذه في عهد عبد الله باشا فكانت كلمته هي المسموعة[٣].

هذا النمو في النفوذ البريطاني كان يسير جنباً إلى جنب مع نمو المصالح السياسية والاقتصادية بين العراق والهند والخليج العربي[٤].

لكن مثل هذا التفوق التجاري والسياسي كان لا بد وان يثير أي والٍ يحاول ممارسة حقوقه كاملة ولهذا عندما تولى داود باشا الحكم سنة ١٨١٧ والذي استمر حكمه إلى ١٨٣١ ولقد كان داود باشا فذاً بين الباشوات المماليك في حلبة الحكم ومضمار الثقافة وكان موقفه من الممثل البريطاني حسناً في بداية الأمر غير ان موقفاً من هذا القبيل ما كان ليدوم بين حاكم قدير، وممثل أجنبي شديد الطموح، فقد كان كلوديوس ريج على اتصال بحكومة الهند مقدراً لما أحرزته هذه الحكومة من سيطرة فعالة في ربوع الخليج العربي، وكان ريج على اتصال أيضاً بالسفير البريطاني في القسطنطينية فكان بطبيعة الحال شاعراً بما لهذا السفير من أرجحيه لدى الباب العالي[٥] .

أقدم داود باشا على استعمال الشدة اتجاه البريطانيين وممثلهم في بغداد، وذلك بعد أن لم يكن في المستطاع تقليص نفوذ هذا الممثل السياسي، أو الحد من أعماله بالطرق السلمية. وعلى هذا فأنه قام بفرض الرسوم على البضائع البريطانية كما أراد، وقام بجباية هذه الرسوم نقداً أو بضاعة، بالقوة إذا اقتضى الأمر، وقد قام داود باشا بإرسال ثلة من جنوده إلى دار الممثلية البريطانية، إذ ضربت عليها الحصار وصيرت ريج في مقر سجناً . وقد تم أطلاق سراح ريج بتدخل من حكومة الهند وسمح له في مايس سنة ١٨٢١ بمغادرة البلاد[٦].

إلا أن داود باشا لم يستطع التخلص من الامتيازات الملاحية والضرائب الإنكليزية في العراق . ولم يطل الأمر بداود باشا في حكم العراق فقد استسلم في ١٨٣١ لعلي رضا قائد الجيش العثماني الذي بعث به السلطان

(١) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا، ص١٩٨ .
(٢) زكي صالح، بريطانيا والعراق، ص١٣١ .
(٣) نخبة من اساتذة التاريخ، العراق في مواجهة التحديات، ج٣، ج٣، بغداد ن ص١٩٨٨، ص ١٠٨ .
(٤) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا، ص٢٠٠ – ٢٠١ .
(٥) زكي صالح، بريطانيا والعراق، ص ٣٣ .
(٦) زكي صالح، موجز تاريخ العراق، ص١٠٩ .

محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) ليضع نهاية لحكم داود باشا والحكم المماليك في العراق[١].

ثالثاً: استقرار النفوذ البريطاني في العراق ١٨٣٠-١٨٧٨:

١- استخدام البواخر البريطانية في انهار العراق:

منذ أوائل القرن التاسع عشر دار جدل كبير حول استخدام البواخر في النقل السريع بين أوربا والشرق الأقصى بدلاً من استخدام السفن الشراعية وأنه يجب استخدام أحد الطريقين، أما عبر العراق أو مصر، وتولى الكابتن الإنكليزي فرانسيس راودون جسني (Franis Rawdon Cheay) (١٧٨٩-١٨٧٢٩)[٢] مهمة المقارنة بين الطريقين، فقام بدراسة واسعة لاستخدام البواخر في نهر الفرات ومدى صلاحية النهر ألا أن الدراسة أثبتت عدم صلاحية نهر الفرات لذلك وبرغم صلاحية نهر الفرات إلا ان هناك سبب جعل الإنكليز يسرعون في تنفيذ مشروع استخدام البواخر البريطانية في انهار العراق، والسبب هو التوسع المصري في الشام منذ عام ١٨٣١، وإزاء هذه التطورات السريعة في منطقة الشرق العربي، والتي تبشر بظهور دولة ناشئة قد تقف حجر عثرة في وجه الأهداف البريطانية أصبح على بريطانيا أن تسيطر على طريق العراق الذي يربط الشرق بالغرب[٣] .

٢- تأسيس شركة لنج:

وهي شركة ملاحية تألفت بعد أن خلف هنري بلومي لنج الكابتن جسني في أعمال الدراسة في انهار العراق فقام هنري بلومي بتخطيطات كثيرة لمجرى نهر دجلة خلال المدة ١٨٣٧- ١٨٣٩ واقتنع بما لهذا القطر من مستقبل تجاري زاهر واقتنع أخوه المدعوة توماس كارلنج فقام الأخوين مع بعض أفراد عائلتهما بتأسيس بيت تجاري في بغداد ١٨٤٠[٤].

استند بيت لنج في بادئ الأمر إلى فرمان أصدره الباب العالي سنة ١٨٣٤ بناءً على طلب الحكومة البريطانية لتشمل منظمة جسني المعروفة ثم اتسعت أعمال هذا البيت التجاري اتساعاً واسعاً[٥]. وافقت الحكومة البريطانية سنة ١٨٦٠ على قيام عائلة لنج بتأليف شركة تعرف رسمياً بـ (شركة الملاحة التجارية في دجلة والفرات)[٦].

لقد أدى هنري لنج دوراً كبيراً في خدمة المصالح البريطانية في العراق فقد بعث بمذكراته عن العراق إلى حكومته في بريطانيا، فقد كتب في إحدى مذكراته عام ١٨٣٧ أن توسيع نطاق التجارة البريطانية في العراق سيزيد من إمكانيات بريطانيا السياسة والاقتصادية في العراق[٧] .

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية، ص٣٠ - ٣٢.

(٢) كان قدومه في بادئ الأمر سنة ١٨٢٩ قصد الاشتراك في الحرب الروسية العثمانية إلى جانب الاتراك إلا أنه وصل عند انتهاء الحرب ولم يكد يقضي بضعة أسابيع حتى عهد إليه بهذه المهمة، زكي صالح، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٦، ص٤٦ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية، ص ٣٧ - ٣٩ .

(٤) مصطفى عقيل الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي العربي ١٦٢٤ -١٧٦٣، بيروت، ١٩٨١، ص١٣٨ .

(٥) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية، ص٦١ .

(٦) صالح محمد العابد، المصدر السابق، ص١٦١ .

(٧) محمد سلمان، المصدر السابق، ص٢٨٤ .

ومن الناحية العسكرية ذكر هنري لنج أن وجود البواخر البريطانية في أنهار العراق يشكل رادعاً قوياً ضد النفوذ الروسي[١].

كما أن وجود هذه البواخر البريطانية يجعل منها همزة وصل بين الأسطول البريطاني في الخليج العربي وفي البحر المتوسط، وكذلك ستربط هذه البواخر بين المقيميات البريطانية المنتشرة في المدن الكبرى في الشرق الأدنى[٢].

وبما أن العمل التجاري لبيت لنج ارتبط بالعمل السياسي، لذا نجد أن هذه الشركة أدت دوراً مهماً في خدمة المصالح البريطانية في العراق لمدة طويلة[٣]..

٣- أعمال الشركة في العراق:

في أعقاب انتهاء عملية مسح الفرات من قبل بعثة جسني Chesney عام ١٨٣٧ أرسلت شركة الهند الشرقية ثلاثة بواخر مسلحة إلى البصرة في نهاية عام ١٨٣٩ لتعمل في المياه العراقية وعهد هنري لنج بقيادة هذه البواخر لأغراض سياسية وإستراتيجية ومن أجل إحياء تجارة الشرق الأوسط[٤].

إن النجاح الذي حققته شركة لنج في العراق يعود بالأساس إلى تطور الصناعة في بريطانيا مما أدى إلى زيادة حجم تجارتها الخارجية، ولاسيما في المدة ١٨٢٥-١٨٥٣ . لذا أخذت بريطانيا تبحث عن أسواق لتصريف بضائعها وشراء المواد الأولية لصناعتها وكل ذلك دفعها إلى التوجه نحو أملاك الدولة العثمانية والخليج العربي لخلوها من المشاريع الصناعية[٥].

ونتيجة للامتيازات التي حصلت عليها شركة لنج في العراق وبدأت بتحويل البيت التجاري إلى شركة دولية[٦].

أعقبها صدور فرمان من الباب العالي تأسست بموجبه الشركة ١٨٦١ برأسمال أولي لا يزيد (١٥٠٠) باون وكان يديرها هنري لنج وأخواه توماس وستيفين[٧].

وقد تعددت أعمال الشركة في هذه المدة فهي فضلاً عن انشغالها في الملاحة النهرية بين البصرة وبغداد وكانت تمارس التجارة العامة الداخلية والخارجية وتستأجر وتشتري الأراضي الزراعية في العراق لغرض إنتاج المحاصيل التي تحتاج إليها المصانع البريطانية[٨].

---

(١) بدأت المنافسة الروسية في الشرق الأدنى والأوسط حوالي سنة ١٨٣٠ وترعرعت بسرعة هائلة خلال العقود الستة التي تلت ذلك، إذ أخذ الخطر الروسي يقلق بريطانيا بسبب المخاوف البريطانية من روسيا القيصرية التي غدت العدو الأكبر لمحتمل بريطانيا في الشرق حتى نهاية القرن التاسع عشر وكانت هذه المخاوف قائمة على الاعتقاد وبأن هناك سياسة روسية مرسومة منذ عهد القيصر بطرس الكبير (١٦٧٢-١٧٢٥) للاستحواذ على الهند وتجارتها من جهة التقدم نحو الخليج العربي عبر فارس من جهة أخرى، وقد ترسخ هذا الاعتقاد أكثر أثر المكاسب الإقليمية التي حصلت عليها روسيا القيصرية بعد حروبها مع بلاد فارس ١٨٠٤ - ١٨١٣ و ١٨٢٦-١٨٢٨ . ومع الدول العثمانية خلال المدة ١٨٢٧- ١٨٢٨ . ينظر: عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ط٣، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧، ص٤٨-٤٩ ؛ زكي صالح، موجز تاريخ العراق، ص١١٣ ؛ صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص٢٨ .

(٢) زكي صالح، موجز تاريخ العراق، ص١٦٠ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار، المصادر البريطانية، ص٦١ .

(٤) لوريمر، المصدر السابق، ص١٣٧ .

(٥) عبد الأمير محمد أمين، المصدر السابق، ص٢٠٨ .

(٦) عبد الوهاب عباس القيسي، العلاقات العثمانية البريطانية، مجلة الأقلام، الجزء الثالث، السنة الثالثة، تشرين الثاني، ١٩٦٦، ص٣ .

(٧) زكي صالح، بريطانيا والعراق، ص١٨٧ .

(٨) الكسندر أدواموف، ولاية البصرة وحاضرها، ترجمة هاشم هاشم صالح التكريتي، ج١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص١٨٧ .

وفي عام ١٨٧٩ أصبحت شركة لنج أكثر اتحاداً وتعاوناً مع شركة الهند البريطانية للملاحة التجارية لأن وكلاء الشركتين غدت لهم مصالح مشتركة في تشجيع استيراد البضائع الصناعية من بريطانيا والهند إلى البصرة وبغداد وتصدير المواد الأولية والمحاصيل الزراعية من العراق إلى أوربا والهند(١).

وفي الوقت الذي كانت الشركات العثمانية تحاول فيه تأكيد سيادتها وتنفيذ قراراتها بشأن الملاحة في نهر دجلة لم تحاول إيجاد البديل فالخدمات الملاحية العثمانية كانت بطيئة ومتعثرة وغالباً ما كانت المنافسة بين بواخرها وتلك العائدة لشركة لنج تنتهي لصالح الأخيرة والتي تميزت بالخبرة والقدرة في شؤون الملاحة والتجارة والعلاقة مع شيوخ العشائر التي طالما استغلتها شركة لنج لإثارة المتاعب للسلطات العثمانية في العراق(٢).

استغلت الشركات البريطانية الأخرى توتر العلاقات بين السلطة العثمانية وشركة لنج في العراق فقد طلب عام ١٨٨٥ الحصول على امتيازات للملاحة في المياه العراقية إلا أن مجهوداتها باءت بالفشل، أما شركة لنج التي عرضت على مشروع تشكيل شركة عثمانية – بريطانية مشتركة للملاحة في نهر دجلة وتوجه رئيسها إلى أسطنبول عام ١٨٨٦ للاتفاق على الأمر ألا أن المفوضات فشلت بشأن تأسيس الشركة الجديدة(٣).

على الرغم من هذه العقبات التي أخذت تعاني منها الشركة في الآونة الأخيرة فأنها ظلت تحقق أرباحاً كبيرة لتزايد الطلب الأوربي على المواد الغذائية والأولية في العراق نتيجة توفر الأراضي الخصبة والأيدي العاملة الرخيصة(٤).

وفي عام ١٨٩٩ تجدد التوتر بين الدولة العثمانية وبريطانيا بشأن قضية الكويت وشعور الدولة العثمانية بالحظر الذي بات يهددها من جراء امتداد النفوذ البريطاني إلى رأس الخليج العربي وخشيتها من امتداد ذلك النفوذ على يد شركة لنج إلى الداخل(٥) .

وأصبح من الواضح أن شركة لنج كلما كانت تواجه ضغوطاً جديدة في العراق تسعى إلى تطوير ميناء المحمرة وتوجيه السلع المستوردة لصالح إيران إلى هذا الميناء بدلاً من البصرة، وفضلاً عن مشاكل انخفاض منسوب مياه دجلة وتعزيز العلاقات السياسية العثمانية البريطانية وتفشي مرض الكوليرا في البصرة في هذه المدة بادرت السلطات العثمانية إلى منع مغادرة البواخر من الميناء إلى بغداد وقد دام الحظر منذ عام ١٩٠٠ .

رابعاً: مشروع سكة حديد الفرات:

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر فتح مشاريع سكة حديد فراتية بين البحر المتوسط والخليج العربي(٦)، وقد ظهرت الدعوة إلى إنشاء سكة حديد الفرات عام ١٨٥٧ على أثر ثورة السيبوي(٧)

(١) زكي صالح، بريطانيا والعراق، ص١٧٨ .
(٢) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية، ص ٦٨ .
(٣)عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٦٧ .
(٤) عبد الأمير محمد أمين، المصدر السابق، ص١٩٢ .
(٥) زكي صالح، بريطانيا في العراق، ص١٨٧ .
(٦) عبد الفتاح إبراهيم، المصدر السابق، ص٩٦ .
(٧) وهي الثورة التي نشبت ضد الوجود البريطاني في الهند وقد وقد أوصلت هذه الثورة شركة الهند الشرقية الإنكليزية إلى نهايتها الرسمية بعد حقبة طويلة أمدها أكثر قليلاً من القرنين والنصف امتدت من عهد الملكة إليزابيث إلى عهد المكلة فكتوريا، وكانت أحداثها قد أثارت عاصفة في الأوساط السياسية البريطانية أدت إلى نقل الإدارة في الهند إلى التاج البريطاني بموجب التشريع البرلماني الصادر في تموز ١٨٥٨ وللتفاصيل ينظر: نايف محمد حسن الأحبابي، الإدارة

(Sopoy) في الهند من جهة وحرب القرم[١] من جهة أخرى أن هذين الحادثين أنذرا بريطانيا بضرورة جعل مواصلاتهم مع الهند أسرع مما كانت عليه[٢]، إلا أن المشروع فشل لأنه كان يتطلب ضمانات مالية من الحكومتين العثمانية والبريطانية ولم تكن الحكومة العثمانية راغبة وقادرة على منح تلك الضمانات[٣].

كما أن الحكومة البريطانية لم ترغب في وضع هذا المشروع بوجه المعارضة الفرنسية لأن الأخيرة كانت تعارض مشروع السكة الحديدة للأسباب التي جعلت بريطانيا تعارض وتعرقل مشروع قناة السويس الذي تبنته فرنسا.

وبعد سنوات قلائل بعث المشروع مرة أخرى في سنة ١٨٦٢ وكذلك سنة ١٨٧١ عندما اقترحت لجنة خاصة في مجلس العموم البريطاني في إنشاء سكة حديد فراتية لربط موانئ البحر المتوسط برأس الخليج العربي بكلفة تصل إلى عشرة ملايين باون استرليني . إلا أن الحكومة البريطانية لم تدعم المشروع لأن طريق قناة السويس كان قد افتتح ويعمل بكفاءة منذ سنة ١٨٦٩، ومع أن مشاريع أخرى طرحت بعد ذلك إلا أن الحكومة البريطانية لم تأبه بها أيضاً، ولاسيما بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ وتأمين المواصلات البريطانية عبر قناة السويس[٤].

هذه خلاصة قصة سكة حديد الفرات التي بقيت مداراً للبحث نحو مائة عام، وكانت من أهم العوامل التي ساقت بريطانيا إلى الاهتمام بشؤون الشرق الأدنى والخليج ورجحت فكرة الإمبراطورية إلى السيطرة على بلاد الرافدين لضمان سلامة أقصر الطرق إلى الهند[٥] .

خامساً: موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد – برلين:

بعد قيام الوحدة الألمانية سنة ١٨٧١[٦] والتطور الكبير الحاصل في الاقتصاد والصناعة الألمانية خلال العقديين التاليين اندفعت ألمانيا نحو ميدان التوسع الاستعماري وإقامة مناطق النفوذ، وكانت الدولة العثمانية أحد الميادين الأساسية التي تغلغل فيها رأس المال الألماني من خلال مشاريع السكك الحديدية في الاناضول على نحو خاص[٧] .

وقد قام الإمبراطور الألماني وليم الثاني بزيارة الدولة العثمانية للمرة الثانية في ١٨٩٨ وقد تمخضت زيارته

البريطانية في الهند ١٨٥٨ -١٩٠٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٥٦- ٦٩ .

(١) وهي الحرب التي حدثت عام ١٨٥٣ بين روسيا والدولة العثمانية بعد رفض الحكومة الروسية سحب قواتها من إمارتي الدانوب وقد دخلت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب إلى الجانب الدولة العثمانية وقد استمرت الحرب حتى عام ١٨٥٦ وذلك بالتوقيع على معاهدة باريس في ٣٠ آذار ١٨٥٣، وقد كلفت هذه الحرب الدولة العثمانية غالياً وبلغت مصاريفها خلال الحرب عشرة ملايين جنيه إسترليني الأمر الذي أدى إلى عجز في ميزانية الدولة، أما روسيا فقد أخذت تنتهج بعد معاهدة باريس خطاً جديداً في سياسيتها الخارجية . للتفاصيل ينظر: هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص١٦٣-٢٠٣ .

(٢) زكي صالح، بريطانيا والعراق، ص١٦٤- ١٦٥ .

(٣) ن . أ . خالفين، الصراع على كردستان، ترجمة أحمد أبو بكر، مطبعة الشعب، بغداد، ص٣٧ -٤٣ .

(٤) صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص٣٧ .

(٥) عبد الفتاح إبراهيم، المصدر السابق، ص٩٢ .

(٦) كانت ألمانيا قبل عام ١٨٧١ مقسمة إلى دويلات وكانت هذه الويلات تابعة إلى اتحاد الألماني أطلق عليه الزولفراين والذي تشكل بعد مؤتمر فينا ١٨١٥ وأدت جهود بسمارك بعد انتصاراته التي حققتها على الدنمارك والنمسا ومن ثم على فرنسا في حرب السبعين إلى أنجاز الوحدة الألمانية .

(٧) صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص٣٩ .

هذه من نتائج مهمة بالنسبة للتغلغل الألماني في الدولة العثمانية ولعل أهم نتائج هذه الزيارة هو حصول الألمان على موافقة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨) على منحهم امتياز بناء سكة حديد بغداد وبذلك يكون قد بدأ فصل من أهم فصول الصراع بين الدول الاستعمارية من أجل السيطرة السياسية على أقطار المشرق العربي وأقطار المنطقة الأخرى من أجل الاستحواذ على مكان الصدارة في هذه المنطقة الغنية[١].

لقد حققت امتياز حديد بغداد لألمانيا الكثير من الفوائد الاقتصادية والمالية تمثلت بما يدره استثمار البنوك الألمانية لرؤوس أموالها في إنشاء السكة . وفي تجهيز بناء الخط مما يحتاجه من أدوات ومعدات كالقضبان والقطارات والعربات وغيرها، يضاف إلى ذلك أن الامتياز الذي وقع في شكل نهائي عام ١٩٠٣ كان يعطي ألمانيا الحق في أن تنشئ ميناء نهرياً في بغداد وتسيير سفناً في نهري دجلة والفرات، وكذلك الحق في التنقيب عن النفط وقد بدأ التنقيب في منطقة الموصل بالفعل عام ١٩٠٤ .

لكن الافضليات التي لتمثلها سكة حديد بغداد بالنسبة للألمان لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تتعداه إلى الجانب السياسي فقد كانت تمثل في نظر الألمان وسيلة فعالة لتحجيم النفوذ الإنكليزي من جهة ونشر النفوذ الألماني من جهة أخرى في العراق والجزيرة العربية ومصر والخليج العربي والهند[٢] .

ولما كانت بريطانيا تعتبر الخليج العربي والمنطقة التي تحيط به كحزام للأمان تحمي بواسطته السيطرة البريطانية على الهند من كل تدخل أجنبي أو مصالح أجنبية تحاول الدخول إلى منطقة الهند جوهرة التاج البريطاني آنذاك[٣].

اعتبرت بريطانيا مشروع سكة حديد بغداد كموضوع من مواضيع الخليج العربي ومشكلة من مشكلاته وكطريق مختصر من أوربا نحو الهند، ولكن ذلك الطريق المختصر لم يكن بريطانياً بل كان ألمانياً، وعلى هذا الأساس قاومت الروح السياسية البريطانية المعادية للخطر والتي أخذت تزداد بصورة تدريجية بمرور الزمن ولاسيما بعد أن رددت الأفواه وجود سياسة ألألمانية خاصة بالتغلغل في الشرق مبنية على أسس مبدأ السياسة المائية عامة بهذا الصدد دعيت سياسة التوسع نحو الشرق[٤].

أثارت الافضليات التي كانت تتمتع بها ألمانيا بواسطة سكة حديد بغداد ولاسيما وصول هذه السكة إلى الخليج العربي قلقاً بالغاً لدى الحكومة البريطانية التي انبرت لاتخاذ إجراءات مضادة فبادرت إلى إعلان الحماية على الكويت لكي تقطع الطريق على وصول السكة إلى هناك من جهة ولجأت إلى الضغط سياسياً واقتصادياً على السلطان في محاولة لإبعاده عن ألمانيا من الجهة الأخرى ولهذا غير بريطانيا ترفض طلب الحكومة العثمانية في الموافقة على زيادة الضرائب الكمركية في

(١) هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٧، ١٩٨٦، ص ٤٨ .

(٢) هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني، ص٤٩ .

(٣) خضر خضر، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى ١٧٨٩-١٩١٤، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ١٩٩٨، ص٣٣٨ .

(٤) لؤي بحري، سكة حديد بغداد، شركة النشر والطبع الأهلية، بغداد، ١٩٦٧، ص١٣٦-١٣٧ .

الدولة العثمانية بل وتشجيع كلاً من روسيا وفرنسا على الرفض أيضاً[١] .

إلا أن الجهود التي بذلتها بريطانيا لابعاد الدولة العثمانية عن ألمانيا لم تؤد نتيجة تذكر بل العكس فقد جرى التوقيع في شباط ١٩٠٣ على اتفاقية جديدة منحت موجبها الشركة الألمانية القائمة ببناء سكة حديد بغداد امتيازاً رسمياً بإيصال السكة إلى بغداد فكان ذلك نقطة تحول في موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد بل من الدولة العثمانية ككل[٢].

فقد استطاعت بريطانيا تسوية مشاكلها مع كل من روسيا وفرنسا من أجل تكتيل القوى ضد الإمبراطورتين الألمانية والنمساوية وتبلورت هذه المحاولة الناجحة في الوفاق الودي البريطاني الفرنسي(١٩٠٤)[٣]، والوفاق الدولي الروسي البريطاني البريطاني (١٩٠٧)[٤]. ولم يعد هناك خوف من جانب روسيا إذ أصبحت بريطانيا أكثر في العمل في منطقة العراق والخليج العربي، ولهذا النشاط البريطاني يأخذ يقوى في اعقاب الوفاق الودي الروسي البريطاني[٥] .

ومما ساعد على ازدياد النشاط البريطاني في السياسي في العراق وقوع الانقلاب الذي قام به رجال جمعية تركيا الفتاة في ١٩٠٨ [٦].

إذ اعتبر انقلاب عام ١٩٠٨ في بدايته كضربة للقوة الألمانية في تركيا فقد عزل أصدقاء ألمانيا عن مناصبهم وعين بدلهم أصدقاء بريطانيا وفرنسا ورأت ألمانيا نفوذها في الدولة التركية أخذ بالهبوط والاضمحلال على أثر ازدياد نفوذ الدول الأوربية الكبرى الأخرى التي أخذ رصيدها بالارتفاع[٧]. وحاول وحاول الإنكليز في خلال تلك المدة توسيع نفوذهم في تركيا بقدر المستطاع، وقاموا بمساعٍ كبرى لهدم مشروع السكة[٨] .

وعلى الرغم من ذلك تواصل العمل الألماني في مشروع سكة حديد بغداد الجديدة ووصل إلى بغداد عام ١٩٠٩ عدد من الألمان ومواطني جنوب أوربا وكان هذا سبباً في تنشيط المنافسة الكامنة بين مواطني الدول الأوربية المقيمين في بغداد وفي ازدياد الصعوبات بالنسبة للبريطانيين . وما أن حل عام ١٩١٤ حتى أخذت السكة تتغلغل في داخل العراق بانجاز القسم

---

(١) هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني، ص٤٩ .

(٢)هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص٥٠ .

(٣) تم عقد هذا الاتفاق في ٨ نيسان سنة ١٩٠٤ وتم بموجبه تسوية المشاكل المتعلقة بين كلاً من بريطانيا وفرنسا ومنها تعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية والإنكليزية في افريقيا وتسوية بعض المشاكل في سيام ومدشقر وجزر نيوهر يدس واعتراف انكلترا بمصالح فرنسا في مراكش واعتراف فرنسا بمصالح انكلترا في مصر . وبهذه التسوية انتهت عوامل المنافسة بين انكلترا وفرنسا وقد سميت بالوفاق لأنها لم تشير إلى التعاون في حالة الحرب وانما هي اتفاقية لتسوية المسائل المتعلقة ولهذا دعيت بـ (الوفاق) ولم تدع الحلف. ينظر: محمد محمد صالح، تاريخ أوربا الحديث ١٨٧٠ – ١٩١٤، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٨، ص٢٧ .

(٤) عقد هذا الاتفاق في سنة ١٩٠٧ وهو ينص على تسوية المشاكل الاستعمارية في خارج القارة الأوربية ولكنه بشكل أوسع من ذلك الوفاق الذي عقد بين فرنسا وانكلترا وبموجب هذا الوفاق قسمت إيران إلى منطقتي نفوذ روسيا في الشمال و انكلترا في الجنوب . وبقي قسم مستقل في الوسط، اعترفت روسيا بمصالح إنكلترا في الخليج العربي والتبت ووعدت إنكلترا بعد عقد الاتفاقية بتسهيل السبل لفتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية . محمد محمد صالح، المصدر السابق، ص٢٨ .

(٥) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية، ص٢٠٧ .

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ .

(٧) لؤي بحري، المصدر السابق، ص١٥٤ .

(٨) المصدر نفسه .

الممتد من بغداد إلى سامراء وابتدأ العمل في المسافة بين سامراء وتكريت من جهة، وبين بغداد والحلة من جهة أخرى[١].

وقد سعت كل من بريطانيا وألمانيا إلى تسوية مسألة سكة حديد بغداد وعقد اتفاقية عامة حولها فقد عقدت عدة اتفاقيات[٢] جانبية بين الدولتين بصدد عدد من المسائل التي تمس قضية سكة حديد بغداد .

غير أن الجو السياسي الدولي المتلبد بالغيوم ونذر الحرب بين ألمانيا وبريطانيا لعب دوره في صرف النظر والمساعي الدبلوماسية عن قضية سكة حديد بغداد والانصراف إلى مشكلة النزاع بين النمسا وصربيا، ووضع الإعلان الرسمي عن قيام الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤ نهاية لمشروع سكة حديد بغداد الألماني[٣].

الخلاصة:

استنتجنا من خلال البحث أن المصالح البريطانية في العراق كانت تجارية بحتة بالدرجة الأولى واستمرت إلى نهاية القرن الثامن عشر ولم تهدف بريطانيا لتحقيق مكاسب سياسية ألا بالقدر الذي يحقق لها التطور التجاري في المنطقة.

إلا أن احتلال نابليون لمصر ١٧٩٨ وتهديده طريق الهند اضطرت بريطانيا إلى العمل لاحكام سيطرتها على العراق والخليج العربي للحفاظ على ممتلكاتها في الهند وسلامة تجارتها في الشرق . وقد تجسد هذا الاهتمام البريطاني بتأسيس مقيمية في بغداد عام ١٧٩٨ لمنع الفرنسيين من الوصول إلى العراق.

واستمر النشاط البريطاني في تزايد مستمر وكان ابرز وجوه هذا النشاط تأسيس شركة لنج للنقل النهري بين بغداد والبصرة والتي كان لها الأثر الكبير في زيادة النفوذ البريطاني في المنطقة.

وقد استمر رجحان بريطانيا المتزايد في العراق سياسياً واقتصادياً حتى نهاية القرن التاسع عشر إذ بدأت المصالح الألمانية تنذر المصالح البريطانية بالخطر في قلب الشرق الأوسط إلا وهو العراق. وحصول الألمان على الموافقة لبناء سكة حديد بغداد – برلين، وقد نظر البريطانيون إلى هذا المشروع برحلته الأولى على أنه تقدم سلمي لكن بعد ذلك تغير موقف بريطانيا على أثر التطور السريع الذي طرأ على الصناعة الألمانية ولاسيما بعد انجاز الوحدة الألمانية عام ١٨٧١ وتزايد حاجتها للأسواق الخارجية وهذا ما دفعها إلى مقاومة المشروع بكل السبل فعقدت تحالفات مع فرنسا وروسيا وغيرت سياستها اتجاه الدولة العثمانية فبعد أن كانت تسعى للحفاظ على الدولة العثمانية من أجل حماية مصالحها فيها فقد حاولت الضغط على الدولة العثمانية والوقوف ضدها من أجل مصالحها الشخصية.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

١- الكسندرأداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢ .

٢- الياس طنوس الحويك، تاريخ نابليون الأول، المجلد الأول، مطبعة مكتبة الهلال، لبنان، ١٩٨١ .

(١) نخبة من أساتذة التاريخ، المصدر السابق ن ص١٤٣ .

(٢) للتفاصيل عن هذه الاتفاقيات ينظر: لؤي بحري، المصدر السابق، ص١٦٨- ١٧٣ .

(٣) لؤي بحري، المصدر السابق، ص ١٠٧ .

٣- ج ج لوريمر، دليل الخليج العربي، القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان، قطر، ج١، الدوحة، ١٩٦٧ .

٤- جعفر حسين خصباك، العراق في عهد المغول الأيلخانيين، مطبعة العاني، ١٩٦٨ .

٥- خضر خضر، العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى ١٧٨٩-١٩١٤، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ١٩٨٨ .

٦- زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، ١٩٦٨.

٧- ــــــــــ، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٦ .

٨- ــــــــــ، موجز تاريخ العراق، منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٤٩ .

٩- ستيفين همسلي لونكيريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط٤، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨ .

١٠- صالح أوزبران، الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي ١٥٣٤-١٥٨١، ترجمة عبد الجبار ناجي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ص١٩٧٩ .

١١- صالح خضر محمد، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١ – ١٩١٤، ط١، بغداد، ٢٠٠٥ .

١٢- صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، بغداد، ١٩٧٩ .

١٣- عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٤، بغداد، ١٩٤٩ .

١٤- عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في انهار العراق ١٦٠٠-١٩١٤، مطبعة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٨ .

١٥- ــــــــــ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨.

١٦- ــــــــــ، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧ .

١٧- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٢، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٥٧ .

١٨- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ط٣، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧ .

١٩- عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، تحقيق شهاب أحمد الحميد، ط٣، بغداد، ٢٠٠٤ .

٢٠- علاء كاظم نورس، السياسية الإيرانية في الخليج العربي أبان عهد كريم خان الزند ١٧٥٧-١٧٧٩، الخليج، الكويت، ١٩٨١ .

٢١- ــــــــــ، أحوال بغداد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠ .

٢٢- ــــــــــ، حكم المماليك في العراق (١٧٥٠-١٨٣١)، بغداد، ١٩٧٥ .

٢٣- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،ج١،ط٢، منشورات المكتبة الحيدرية، إيران،١٣٧٩هـ.

٢٤- علي شاكر علي، تاريخ العراق الحديث في العهد العثماني١٦٣٨-١٧٥٠، دراسة في أحواله السياسية، ط١، الموصل، ١٩٨٥.

٢٥- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٦- قدري القلعجي، مدحت باشا ابو الدستور العثماني وقاسم السلاطين، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٧ .

٢٧- لؤي بحري، سكة حديد بغداد، بغداد، ١٩٦٧ .

٢٨- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨ن بيروت، ١٩٦٥ .

٢٩- محمد مظفر الأدهمي، تاريخ أوربا الحديث عصر النهضة- الثورة الفرنسية١٤٥٣-١٧٨٩، بغداد، د.ت.

٣٠- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧.

٣١- محمد محمد صالح، تاريخ أوربا الحديث ١٨٧٠-١٩١٤، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٨ .

٣٢- مصطفى عقيل الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣، بيروت، ١٩٨١ .

٣٣- نخبة من اساتذة التاريخ، العراق في مواجهة التحديات، ج٣، بغداد، ١٩٨٨.

٣٤- ن . أ خالفين، الصراع على كردستان، ترجمة أحمد أبو بكر، مطبعة الشعب، بغداد .

٣٥- هاشم صالح التكريتي، المسالة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦، بغداد، ١٩٩٠ .

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- حسين محمد القهواتي، العراق بن الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني (١٥٣٤-١٦٣٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥ .
- رنا عبد الجبار حسين الزهيري، أيالة بغداد في عهد الولي علي رضا اللاظ ١٨٣١-١٨٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .
- نايف محمد حسن الاحبابي، الإدارة البريطانية في الهند ١٨٥٨-١٩٠٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧ .
- نوري عبد الحميد العاني، العراق في العهد الجلائري٧٣١-٨١٤هـ/١٣٣٧-١٤١١م دراسة في أوضاعه السياسية والإدارية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦.

ثالثاً: الدوريات:

- عبد الأمير محمد أمين، الشركات التجارية الإنكليزية في منطقة الخليج العربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، مجلة المؤرخ العربي، مركز دراسات الخليج العربي، العدد ١٢، ١٩٨٠ .
- عبد الوهاب عباس القيسي، العلاقات العثمانية البريطانية، مجلة الاقلام، الجزء الثالث، السنة الثالثة، ١٩٦٦ .

- هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألمـــاني فـــي المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٧، ١٩٨٦ .